

ورقة عمل (61)

الاستفادة تجارياً من الموارد النباتية الطبيعية: القبار نموذجاً

إعداد:

م.محمود بيبي

رئيس قسم السياسات التجارية

دمشق- آيار 2015

الفهرس

II.....	تقديم
III.....	شكر
IV.....	موجز
1.....	1- مقدمة
2.....	2- النباتات البرية في سورية
3.....	3- نبات القبار
3.....	1-3 الوصف المورفولوجي
3.....	2-3 خصائص القبار
4.....	3-3 إنتاجه وتجارته
6.....	4- إنتاج القبار في سورية
6.....	1-4 السلسلة السلعية للقبار في سورية
8.....	1-1-4 السلسلة السلعية لريفي حمص وادلب
9.....	2-4 الجانب التشريعي
10.....	5- التجارة السورية الخارجية بمنتجات القبار
15.....	6- التجارة الدولية
15.....	1-6 الصادرات
16.....	1-1-6 بعض المؤشرات التجارية المتعلقة بالصادرات السورية
17.....	2-6 الواردات
19.....	7- الأسواق التصديرية المحتملة للقبار السوري
19.....	1-7 السوق الأول: السوق الروسي
20.....	2-7 السوق الثاني: السوق الفنزويلي
20.....	8- طرق النقل الممكن استخدامها
20.....	1-8 النقل البحري
20.....	2-8 النقل الجوي
22.....	9- نظرة على الميزة التنافسية
23.....	1-9 نتائج تحليل SWOT
24.....	10- الخلاصة
26.....	11- التوصيات
26.....	1-11 توصيات فنية
28.....	الملاحق
29.....	المصادر

تقديم

طرح المركز الوطني للسياسات الزراعية خلال دراسات سابقة نماذج لموارد اقتصادية ما تزال غير مستغلة بشكل كاف، مقترحاً سياسات ومقاربات وتطبيقات عملية للاستفادة منها، وفي هذه الورقة يرصد البحث الذي أنجزه المركز أحد أهم القطاعات الزراعية الجزئية غير المستغلة بشكل كاف وهو تحت قطاع النباتات البرية التي تمثل ثروة وطنية يمكن استغلالها تجارياً من خلال تجهيزها وتصديرها إلى الأسواق الملائمة والحصول على عوائد بالقطع الأجنبي ترفد ميزانية الدولة وتزيد مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي، وضمن هذا الإطار يقدم البحث نموذج دراسة حالة هو نبات القبار الذي ينتشر بشكل واسع في سورية ويتم جنيه بشكل محدود بينما يعتبر سلعة رفاهية ذات قيمة مرتفعة في بعض الأسواق الأجنبية، وتقترح الورقة تصدير القبار السوري إلى بعض الأسواق الصديقة، وتعرض بعض المؤشرات التجارية لدراسة سوق القبار فضلاً عن نتائج تحليل الـ SWOT لإنتاج وتصدير القبار في سورية، وتقدم الورقة كذلك مقترحاً لاستخدام النقل البحري والنقل الجوي كطرق متاحة لتصدير القبار إلى الأسواق المستوردة وتبين وجود جدوى مالية لهذه العملية كما تقترح كنتيجة نهائية إشراف الدولة وتنظيمها لزراعة وتوضيب وتصدير القبار من خلال سياسات الري والقروض الصغيرة والمساعدات التصديرية (سياسات دعم وإقراض).

شكر

نتقدم من السيدة Nancy Laws (نانسي لوز) الخبيرة الدولية في منظمة الأغذية والزراعة والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بالشكر لاقترحاتها المفيدة وأفكارها القيمة التي ساهمت برفد هذه الورقة، متمنين لها المزيد من التقدم والنجاح.

موجز

ينتشر القبار بشكل واسع في بلدان الشرق الأوسط خصوصاً في سورية ويبلغ متوسط عدد الدول التي تصدر أو تستورد القبار 60 دولة في العالم كما يبلغ معدل نمو تجارته سنوياً 6%، وأهم الدول المصدرة له هي تركيا – لبنان – المغرب – أوزبكستان – قرغيزستان بالإضافة إلى سورية، ويبلغ ثمن كيلو القبار الجاهز في السوق الأمريكية 25 دولار تقريباً، وقدّر إنتاج سورية من براعم القبار في العام 2006 بحوالي 4 آلاف طن، وتبين الاحصاءات الرسمية أن سورية كانت حتى العام 2007 تصدر كميات متفاوتة من منتجات القبار، وكان التوجه نحو تصدير القبار بشكل "محفوظ مؤقتاً وهو الشكل غير الصالح للاستهلاك المباشر.

يتم حساب قيمة الوحدة النسبية لكل منتج على أنها نسبة وسطي قيمة وحدة الصادرات السورية إلى وسطي قيمة الوحدة العالمية. والنقطة المرجعية أو وسطي قيمة الوحدة النسبية هي 1، وإذا بلغت قيمة المؤشر 1.15 فما فوق فهذا يعني منافسة نوعية عالية المستوى، وباستخدام بيانات مركز التجارة العالمي نجد أن قيمة الوحدة النسبية للصادرات السورية من القبار المحفوظ مؤقتاً قد تزايدت لتفوق الواحد حتى في سنوات الحرب المفروضة على القطر، من جهة أخرى يظهر الرقم القياسي ما إذا كان أداء السلعة المصدرة أعلى من الصادرات السورية الوسطية من حيث الحصة في الأسواق العالمية وإذا كان للمنتج حصة مرتفعة من الأسواق العالمية (تعديل حسب المشاركة الإجمالية للصادرات السورية في الأسواق العالمية) فعندئذ يقال بأنها تظهر ميزة نسبية ظاهرية، وبتطبيق هذا المؤشر على صادرات القبار السوري المحفوظ مؤقتاً وبالاعتماد على بيانات مركز التجارة العالمي يتضح أن هناك ميزة نسبية ظاهرية كبيرة جداً للقبار السوري.

هذه النتائج تؤكد على أهمية القبار والضرورة الملحة للاستفادة منه تجارياً، لكن تجدر الإشارة إلى الفرق الكبير بين قيمة الوحدة التصديرية للقبار المحفوظ مؤقتاً وقيمة الوحدة الاستهلاكية للقبار الجاهز والتي تصل إلى 25 – 45 دولار مما يلقي الضوء على ضرورة تصدير القبار السوري بشكله النهائي وليس بشكل المحفوظ مؤقتاً والاستفادة من القيمة المضافة على المنتج في مرحلة التصنيع.

1- مقدمة

تحتوي البيئة الطبيعية ضمن مكوناتها الرئيسية الثلاثة والتي تعرف بالغلاف اليابس والمائي والجوي على مجموعة من الموارد الطبيعية الضرورية للإنسان، وتتضمن مجموعة الموارد الحية كلاً من النباتات الطبيعية من غابات وحشائش ونباتات صحراوية، والحيوانات البرية كما تتضمن هذه المجموعة الأحياء المائية النباتية والحيوانية¹. وتعتبر الموارد البيئية الطبيعية من المقومات الاقتصادية الهامة للدول النامية، وتقوم الحكومات بتشريع القوانين الخاصة لحماية هذه الموارد في إطار عملية التنمية المستدامة.

وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن سورية تعتبر موئلاً طبيعياً مهماً للحياة البرية النباتية والحيوانية، إلا أن انحسار الغطاء النباتي في الأراضي البعلية يؤدي إلى تهديد الحياة البرية² ولذلك يتوجب البحث عن فرص لاستغلال هذه الموارد القيمة والمحافظة عليها في نفس الوقت.

وتصنف المنظمة المذكورة النباتات البرية المنتشرة في سورية والوطن العربي عموماً والقابلة للاستفادة منها إلى ما يلي:

- مجموعة النباتات التي تستخدم لطعام الإنسان: كنخيل البلح ونخيل الدوم والنبق (الصدر) وحب العزيز (لوز الأرض)
- مجموعة النباتات التي تستخدم كعلف للحيوان: كالطلح والبرسيم الحجازي (القضب)
- مجموعة النباتات التي تستخدم لتثبيت الكثبان الرملية: كالسنط وعلف الفيل
- مجموعة النباتات التي تستخدم للتظليل وكمصدات للرياح: كقصب الرمال (الرتم) والأراك
- مجموعة النباتات التي تستخدم في المعالجة الحيوية: كالياسنت (ورد النيل) والبوص (الغاب)
- مجموعة النباتات التي تستخدم لإنتاج الورق: كالبردي والسمار الحلو
- مجموعة النباتات التي تستخدم لإنتاج الخيوط: كالعشار (العشر)
- مجموعة النباتات التي تستخدم لإنتاج الزيوت: كالقرطم (البهرمان) والحنظل (العلقم أو التفاح المر) والخروع والخردل
- مجموعة النباتات التي لها استخدامات طبية: كالسيبان والشمر والسكران والنيم والزعتر والقيصوم والخروب والميرمية (السلفيا) والكرديه (العجر) والكمون والبردقوش والحرمل والشيح والسرو.

وتتعدد المنافع الاقتصادية للحياة البرية من عوائد مباشرة نقدية إلى عوائد مادية غير نقدية تأتي من منافع أخرى (كالمنافع الصحية والبيئية على سبيل المثال)، وتمثل الحياة البرية الدعامة الأصلية لحياة الإنسان ورفاهيته منذ الأزل، وفي الوقت الحالي يعتمد الكثيرون من أبناء المناطق الريفية - خاصة في الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية - على المصادر البرية في معيشتهم أو كسب رزقهم، حيث يعمل العديد من الأفراد في جمع وتسويق الأعشاب البرية ذات القيمة الطبية أو ثمار الأشجار البرية، ولكن بالمقابل فقد برز توجه عالمي في العقود الأخيرة يعتمد على تربية الأنواع البرية في أماكن خاصة وليس فقط التركيز على جمعها وجنيها من بيئتها الطبيعية.

¹ استناداً إلى موسوعة الويكيبيديا العربية.
² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006.

وبشكل عام يتضح مما سبق أن الحفاظ على الموارد النباتية البرية وحماتها يلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي على النحو التالي:

- الاستفادة التجارية من خلال تجميع وتوضيب وتجهيز وبيع منتجات الموارد النباتية البرية أو تصنيعها وتسويقها محلياً وعالمياً، وتشير ورقة عمل منشورة على موقع الاتحاد العربي لحماية الحياة البرية إلى أن قيمة نشاط الاتجار في الأنواع البرية على مستوي العالم تبلغ مئات مليارات الدولارات سنوياً منها نحو 60% تجارة مشروعة³.
- الاستفادة السياحية البيئية من الحياة البرية من خلال الترويج السياحي للموارد النباتية البرية وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.
- الاستفادة طبياً من الموارد النباتية البرية حيث تمتاز معظم منتجات النباتات البرية بفوائد طبية أو وظيفية هامة وتستخدم إما لمعالجة أمراض معينة أو للوقاية من أمراض أخرى⁴.
- الاستفادة غذائياً من هذه الموارد من خلال استهلاكها كجزء من النظام الغذائي الروتيني.
- الاستفادة علمياً من الموارد النباتية البرية عبر دراسة خصائصها ومقوماتها وانتشارها ومشكلاتها وكيفية إيجاد الحلول لها.
- الاستفادة بيئياً من هذه الموارد عبر استخدامها لحماية التربة من الانجراف أو حماية الشواطئ من التآكل ... إلخ⁵.

2- النباتات البرية في سورية

تمتاز سورية بشكل خاص بتنوع غطائها النباتي البري بسبب تنوع البيئات المناخية فيها وقد تم تسجيل وجود 3150 نوعاً نباتياً تنتمي لـ 130 فصيلة، منها النرجسية - البقولية - القبارية - المركبة- السوسنية -الخبازية والشفوية وغيرها وتضم الكثير من النباتات البرية التي يمكن جمعها والاستفادة منها لأغراض طبية وعطرية وتزيينية⁶.

وتختلف هذه النباتات حسب الجزء المستخدم منها، فأحياناً تستعمل أوراقها طبيياً وعطرياً مثل الريحان والنعناع وهناك نباتات يستعمل لحاؤها طبيياً مثل القرفة، ونباتات تستعمل أزهارها مثل البابونج والنرجس، ونباتات يستعمل بذورها وثمارها مثل اليانسون والكمون وفول الصويا ونباتات تستعمل جذورها مثل العرقسوس والزنجبيل⁷. وتعتبر سورية من أقدم دول العالم في استخدام هذه النباتات للتغذية وللوقاية والعلاج، وتعد أسواق البزورية في دمشق وغيرها المدن السورية من أقدم الاسواق التي أشاعت تداول النباتات البرية واستخداماتها شعبياً في معالجة الامراض.

³http://afwp.org/SiteAr/index.php?option=com_wrapper&Itemid=8

⁴ببيلي، 2013

⁵الفقرة استناداً إلى http://afwp.org/SiteAr/index.php?option=com_wrapper&Itemid=8

⁶ موقع سيريا ستبس <http://www.syriasteps.com/?d=131&id=112190>

⁷ موقع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي <http://www.agri-news.org/news/2013/07/11928>

النباتات الشعبية الشائعة في سورية

نبات الخبيزة من الأكلات الشعبية الشائعة في جنوب سورية



نبات "القرص عنه" الشائع في طرطوس



نبات الكاردي، يعتمد عليه أهالي ريف حلب في غذائهم ودوائهم



ولا تزال سورية رغم كل ما أصابها من أذى نتيجة الحرب العدوانية المفروضة عليها تزخر بالكثير من الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها والاستفادة منها اقتصادياً، ولا تزال الفرص الضمنية الواعدة عديدة ومتوفرة، وتأتي النباتات البرية في مقدمة هذه الموارد القابلة للاستغلال.

3- نبات القبار

3-1 الوصف المورفولوجي

القبار أو الشفلح (*Capparis spinosa*) هو شجيرة صحراوية شائكة معمرة تنتج حتى 25-30 عاماً مقاومة للجفاف متحملة لدرجات الحرارة المرتفعة، وهي متوسطة المنشأ تنتمي للفصيلة القبارية وتنمو من تلقاء نفسها في البادية وحول التجمعات السكنية وعلى جوانب الحقول وحول الأشجار، وفي الصحارى وعلى الجدران الرطبة وعلى الشواطئ الصخرية وفي المناطق الجبلية أيضاً، فهي إذاً تمتد على كامل مساحات البيئات السورية، وبشكل عام ينمو النبات حيث توجد الأتربة الصخرية والكلسية، وتتصف الشجيرة بأنها شائكة عديدة الأفرع زاحفة أو متسلقة يصل طولها إلى 70-75 سم وبعرض متر تقريباً، أما الثمار فهي كمثرية خضراء داكنة يتراوح طولها بين 2.5 - 5 سم وعندما تنضج الثمرة تتشقق كاشفة عن لب أحمر اللون فيه عدد كبير من البذور (تتراوح من 200 إلى 300 بذرة)⁸.

ينمو القبار طيلة أشهر حزيران وتموز وأب ويعطي موسمه الزهري على مدار هذه الفترة، ويكتمل نموه الخصري في شهر أيار ليشكل شجيرة شوكية ذات أوراق كثيفة يرافقها على الساق أشواك كثيفة وينمو في إبط كل ورقة برعم زهري، ومن الصعب أن يتكاثر القبار إلا بالبذور التي تجمع بعد نضج الثمرة وتشققها، هذا ويمكن للنبات أن يعمر أكثر من 30 سنة وهو يفضل الأراضي الفقيرة على الأراضي الخصبة، ويعتبر القبار نبتة رعوية من الدرجة الرابعة أي يتحول إلى نبات رعوي بعد ظهور البراعم الثمرية.

3-2 خصائص القبار

يتميز القبار بغناه بمضادات الأكسدة مما يجعل منه غذاءً وظيفياً بامتياز، ومن المعروف عنه أنه فعال في علاج السرطان ولاسيما قشرة جذور النبات، كما أن القبار

⁸ للتوسع بالوصف المورفولوجي للقبار يرجى مراجعة (أيتاك ورفاقها، 2009).

ينبه وينشط وظيفة الكبد والطحال، ويحسن الدورة الدموية ويفيد في علاج مرض تصلب الشرايين، ويساعد على الهضم، وفي التخلص من نفخة البطن، ويلين الأمعاء، ويدر البول والطمث، يساعد في التخلص من مفرزات القصبات الرئوية، يفيد في علاج بعض حالات فقر الدم، يستخدم لعلاج الاستسقاء وداء النقرس، والتهاب المفاصل، ويفيد في علاج الحساسية والاندفاعات الجلدية، يسكن آلام الأسنان، يساعد في التخلص من الرمال البولية، كما تساعد البراعم الزهرية للقباز في الوقاية من مرض المياه البيضاء في العين، بسبب غناها ببعض المركبات الخاصة، كما يستخدم القباز لعلاج الديسك وغضروف الركبة لكبار السن فهو يقوم بتنشيط إفراز المادة التي تمنع احتكاك الركبة بنفس طريقة علاج الديسك⁹.

والى جانب الاستخدامات الطبية والعلاجية، يتم استخدام براعم القباز – وهي الجزء الأهم اقتصادياً - كنوع من المخللات ولا سيما في الدول الأوروبية، ويستخدم مخلل القباز في تحضير السلطات والصلصات وخاصة صلصة اللحم أو السمك حيث تصنع الصلصة من البراعم غير المتفتحة بعد تخليلها في ملح الطعام أو الخل ومعالجتها مع إضافات أخرى، وتستخدم أوراق وبراعم القباز كتوابل في الكثير من الأطعمة حيث يعتبر مسحوق البراعم من التوابل المعروفة في المطبخ المتوسطي لتحسين نكهة الطعام، وهناك من يطهو الفروع الغضة بالطريقة نفسها التي يحضر بها الهليون، كما يعتبر عسل القباز من أجود أنواع العسل. هذا وتصنف البراعم عالمياً¹⁰ حسب حجمها كما يلي:

7-0 ملم: براعم فريدة (Nonpareilles)

8-7 ملم: براعم سطحية (Surfines)

9-8 ملم: براعم الكبوسين (Capucines)

11-9 ملم: براعم الأغطية (Capotes)

13-11 ملم: براعم الغرامة (Fines)

< 13 مم براعم سميكة (Gruesas)¹¹

واقتصادياً، كلما صغر حجم البرعم كلما ازدادت قيمته.

3-3 إنتاجه وتجارته

⁹ صحيفة الثورة، 14-8-2011

¹⁰ هذا التصنيف في الدول الناطقة بالفرنسية، وهناك تصنيف آخر إيطالي يتراوح بين 7-16 ملم.

¹¹ نون، 2015.

نبات القبار: الأوراق – الزهرة – الثمار –
الثمار الناضجة



ينتشر القبار بشكل واسع في بلدان الشرق الأوسط خصوصاً في سورية، وتعود أولى الإشارات إلى استهلاك القبار إلى قبل 18000 سنة في مصر العليا وفي إيران قبل الميلاد بـ 6000 سنة¹²، وكان القبار يزرع في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ 2500 عام¹³ كما تشير المخطوطات الفرعونية، ولكن بعد إهمال زراعته أصبح برياً فيها، كما يوجد في أوروبا ويعد المغرب (أولى الدول عالمياً في هذا المجال) وفرنسا وإسبانيا¹⁴ من البلدان المنتجة للقبار، وبشكل عام يتواجد القبار في معظم البلاد العربية لكنه أيضاً يتواجد في شعاع يمتد من جزر الكناري في المحيط الأطلسي إلى شبه جزيرة القرم في البحر الأسود بما في ذلك أرمينيا وإيران في المشرق والمغرب في الغرب، ويبلغ متوسط عدد الدول التي تصدر أو تستورد القبار 60 دولة في العالم حسب إحدى الدراسات¹⁵، كما يبلغ معدل نمو تجارته سنوياً 6% وفق نفس الدراسة، وأهم الدول المصدرة له عالمياً هي تركيا – لبنان – المغرب – أوزبكستان – قرغيزستان بالإضافة إلى سورية التي صدرت بعض الكميات منه سابقاً، أما أهم المستوردين له فهي تركيا (تقوم بإعادة تصديره) ودول أوروبا ودول الخليج والولايات المتحدة - التي كانت حتى العام 2005 تستورد سنوياً ما قيمته 20 مليون دولار¹⁶ من القبار الجاهز للاستهلاك¹⁷ - وكندا ودول أمريكا الجنوبية، هذا وهناك مؤشرات بأن معظم منتجات القبار الموجودة في الأسواق التركية والأوروبية هي ذات منشأ سوري أصلاً¹⁸.

ويبلغ ثمن كيلو القبار الجاهز في السوق الأمريكية على سبيل المثال 25 دولار تقريباً¹⁹، بينما يباع الكيلو في الحقل بـ 5 دولارات في لبنان ويباع كيلو القبار الجاهز (مخلل القبار) بـ 45 دولار كسعر استهلاكي.

¹² تريوارثا، 2005.

¹³ تقول بعض الروايات التاريخية أنه كان يقدم للملكة كليوباترا كمخلل في الطعام كما أنه كان يستخدم لأغراض علاجية في نفس الفترة.
¹⁴ تحاول إسبانيا بشكل جدي تأسيس سمعة عالمية لمنتجاتها من القبار التي تحمل علامة "صنع في إسبانيا" بالرغم من أن القبار "الإسباني" يكون منشأه المغرب في كثير من الحالات، كما تحاول الحكومة الإسبانية بشكل كبير تشجيع صناعة القبار في إسبانيا، (نون، 2015).

¹⁵ تريوارثا، 2005.

¹⁶ كونتاكيس، 2012.

¹⁷ لا يوجد في الإحصاءات الدولية المتوفرة ما يدعم هذا الرقم، مما يشير إما إلى أن الرقم مبالغ فيه كثيراً أو أن قسماً كبيراً من التجارة الدولية لا يتم تسجيله.

¹⁸ تريوارثا، 2005.

¹⁹ كونتاكيس، 2012.

4- إنتاج القبار في سورية

ينتشر القبار بشكل كبير في أكثر من منطقة في سورية، ومنها في ريفي حمص (منطقة المخرم) وادلب (منطقة معرة النعمان) ومنطقة جبل الحص جنوب شرق مدينة حلب فضلاً عن شمال حلب (منطقة منبج) وفي محافظة الرقة ووادي الفرات إجمالاً، وتشير ورقة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في العام 2006 إلى انتشار هذا النبات في البادية السورية بشكل كبير وكذلك في شمال محافظة حلب وفي منطقة السلمية ومحافظة الجزيرة²⁰، حيث قدر الإنتاج في ذلك العام ما يقارب 4 آلاف طن، في حين قدر الإنتاج العالمي بـ 10 آلاف طن²¹، ما يشير إلى الميزة الإنتاجية المطلقة التي تتمتع بها سورية في مجال إنتاج القبار عالمياً، هذا والجدير ذكره أن القبار لا يزرع زراعة في سورية خلافاً لدول متوسطة أخرى ومنها لبنان وإيطاليا²²، وإنما يتم فقط جمع براعمه (جنينه)²³، وغالباً ما تقوم النساء والأطفال اليافعين بهذا العمل.

4-1 السلسلة السلعية للقبار في سورية

باستثناء السلسلة السلعية الخاصة بمعمل ريف ادلب (سيتم التعرض له بالتفصيل لاحقاً)، فإن السلسلة السلعية لنبات القبار في سورية بشكل عام تبدأ من لحظة جنيه باعتبار عدم وجود أي عمليات إنتاجية خاصة به قبل الجني، وتستمر السلسلة لتصل إلى المعالجة والتوضيب في تركيا ثم الاستهلاك في أوروبا، والملاحظ أنه تقريباً لا يوجد أي سوق محلي لهذا النبات، وتعتمد كمية القبار التي يتم جمعها وعدد اليد العاملة التي يتم تشغيلها والأجر الذي يدفع لتلك العمالة على الطلب الخارجي على هذه السلعة وهو ليس ثابتاً بطبيعة الحال، مما يخلق عدم استقرار في هذا السوق ويعيق تطويره ويبرز الحاجة إلى

تنظيمه.

هذا وبشكل عام فقد كان الأهالي قبل الأزمة وبعدها يحصلون على مبلغ يقل عن 1 دولار ثمناً لجمع كيلوغرام من براعم القبار (كما سنرى لاحقاً في الفقرة التفصيلية حول ريفي حمص وادلب).



المصدر: نون، 2015

براعم القبار

المصدر: موسوعة الويكيبيديا

²⁰ الفاو، 2006.
²¹ تريوارثا، 2005.
²² على سبيل المثال يزرع القبار تقليدياً في جزيرة بانتيليريا الإيطالية كما يتم جنيه ومعالجته وتعبئته فيها وتصديره منها لاحقاً، كما يزرع بشكل منظم ومروي في سهل البقاع في لبنان.
²³ جرت أكثر من محاولة لزراعته في سورية ولم يحالفها النجاح، كما جرت محاولة زراعة نوع أملس منه (عديم الأشواك) ولم تنجح حتى الآن.

ويتواجد في كل منطقة مجموعة من العمال (معظمهم من النساء والأطفال كما سبق) ويرتبط مشغل المجموعة بالتاجر أو المنشأة التي تحدد له ثمن القبار وبالتالي الأجر، وتفيد ورقة العمل الصادرة عن الفاو²⁴ أن هذه الأسر كانت تحصل على 20% من دخلها السنوي عن طريق نشاط جمع القبار وهو ما يمثل عائداً اقتصادياً يمكن تنميته فيما إذا تم تنظيم هذا النشاط والتجارة به، ويتم تقييم البراعم بناءً على طولها كما مر، وتقوم الأسر بوضع القبار مع الماء المملح في حاويات بلاستيكية (غالباً يتم ذلك في مكان إقامة الأسرة) ثم تجمع وتخزن عند التاجر الذي يدفع ثمن القبار، وهذا بدوره يسلمها للمصنع التركي الذي يقوم بوضعها في زجاجات صغيرة مملوءة بالخل بعد غسلها بشكل كثيف للتخلص من الملوحة ثم وضع الزجاجات في حمام مائي لمدة نصف ساعة إلى أن تصل الدرجة الحرارة إلى 70 إلى 80 درجة مئوية ثم يتم تبريد الزجاجات هوائياً وتعبئتها وتغليفها وأخيراً إعادة تصديرها وبيعها في الأسواق الأوروبية بأسعار مرتفعة حيث تبقى العبوة صالحة للاستهلاك لمدة ستة أشهر شريطة حفظها بدرجة حرارة الغرفة.

وبالتالي تتألف السلسلة السلعية من الجامع والمعالج والتاجر بالإضافة إلى صانع السياسات والمتخصص في الزراعة، ومن المفترض نظرياً أن يؤدي تحليل السلسلة السلعية إلى تحديد الطرق الأمثل لتوليد القيمة السوقية وانتخاب السلسلة التي تولد المزيد من الدخل للجامعين الهامشيين (الفئات الهشة اقتصادياً)، وهنا نشير إلى أهم نقاط الضعف التي تعترى هذه السلسلة²⁵:

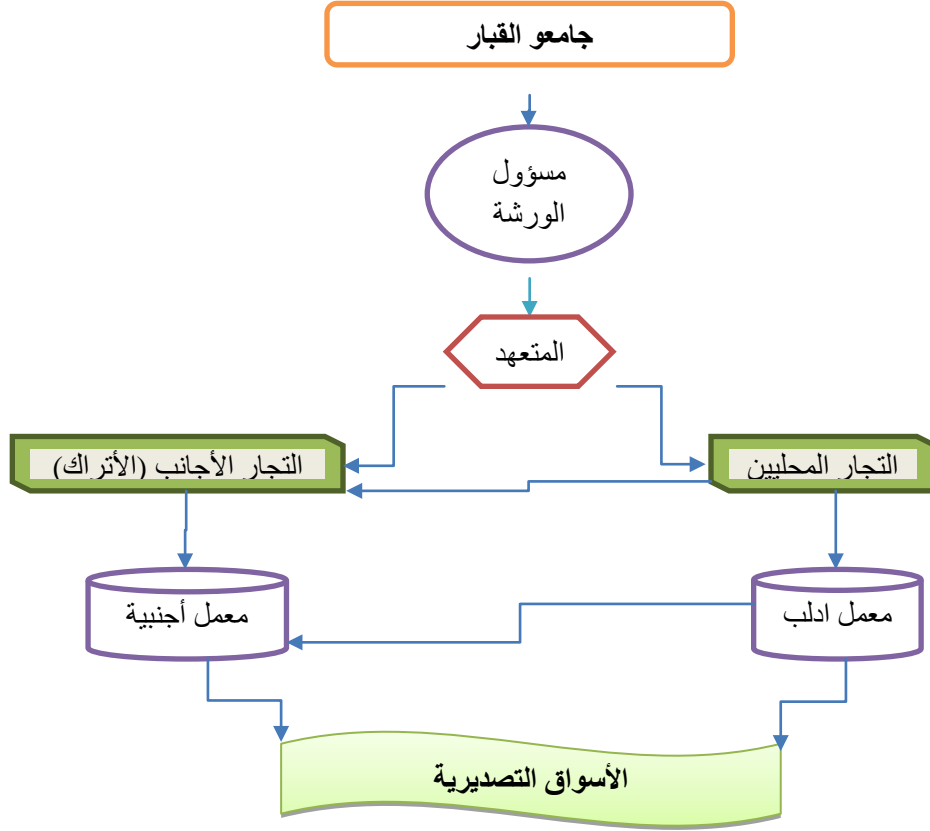
- عدم توافر الإرشاد الذي يقود إلى "الممارسات الزراعية الجيدة"
- الطبيعة المجهدة للعمل وخاصة كون النبات شوكي وينتشر في الأراضي البرية
- نقص الخبرة، وعدم وجود الميكنة
- تقلبات الطلب والأسعار
- عدم استقرار العرض وعدم سيطرة المنتجين عليه
- ضعف الشفافية السوقية وضعف الثقة بالعملاء

وبملاحظة هذه المعوقات تبدو هناك بعض الفرص لتحسين سوق القبار كما يلي:

- التكامل الإنتاجي الأفقي من خلال تعاون جامعي القبار لزيادة المنفعة
- التكامل العمودي للجامعين مع التجار من خلال الاشتراك في الاستثمار لمصلحة المجتمعات الهشة التي تقوم بالجمع
- تطوير "ممارسات زراعية جيدة" لحصاد القبار بإشراف حكومي وتعاون المنظمات المحلية والشعبية
- معالجة موضوع عدم الثقة بالعملاء والتجار من خلال الإشراف الحكومي على القطاع وتنظيمه ورعايته.

²⁴ الفاو، 2006.

²⁵ معظم هذه النقاط وكذلك المقترحات تقدم بها جامعو براعم القبار في اجتماع عقد معهم في منطقة جبل الحص وبرعاية منظمة الفاو.



4-1-1 السلسلة السلعية لريفي حمص وادلب

ستم التطرق ببعض التفصيل لريفي حمص وادلب نظراً لأهميتهما في إنتاج القبار، إذ ينتشر القبار بكثرة في هاتين المنطقتين، في ريف حمص الشرقي ينتشر القبار بكثافة منذ فترة طويلة²⁶، وقد انتبه الأهالي إلى أهمية هذا النبات منذ العام 2002 حيث بدأ بعض التجار بالطلب من الأهالي أن يجمعوا براعم هذه النبتة لقاء أجر معين كان يتراوح ما بين 120-200 ل.س حسب حجم البراعم فانتشرت مراكز تجميع عديدة لبراعم القبار في قرى المنطقة، وكانت المراكز الرئيسية تقع في أم العمدة والمخرم الفوقاني وتجمع البراعم - وهي بشكل كروي بحجم حبة الحمص خضراء اللون - وتوضع بعد جمعها فوراً في عبوات بلاستيكية مع الماء والملح ليتم تخليلها حيث إن القبار يفسد بعد يوم واحد من قطافه إذا لم يوضع بالماء والملح بسبب الإنزيمات الموجودة في البراعم، ويمكن بعد حفظه أن يخزن لمدة عام دون أن يتلف، وقدّر عدد المستفيدين من أهالي منطقة المخرم وقرائها من نبات القبار في العام 2008 بأكثر من 10 آلاف شخص، كما قدر مردود العائلة الواحدة المؤلفة من خمسة أشخاص بحوالي 50 ألف ل.س سنوياً والمردود السنوي لأهالي المنطقة أكثر من 100 مليون ل.س في العام نفسه على أساس تقديرات تضع إنتاج قرى المخرم من القبار ما بين 1000-1500 طن سنوياً²⁷، علماً أن النبتة الواحدة من القبار تنتج 10 كغ وسطياً من البراعم الزهرية بسعر وسطي كان يبلغ 75 ل.س للكيلو الواحد في العام 2008، وكان يتم نقل الإنتاج في براميل الماء والملح

²⁶ المعلومات عن إنتاج القبار في ريف حمص الشرقي مأخوذة عن صحيفة الحياة الزراعية، عدد 2014-8-21.

²⁷ نقلاً عن بحث منشور على صفحة أخبار "جب رملة"

إلى حلب بشكل مجمع (كل 2 طن تمثل نقلة واحدة) حيث كان يتم تصديره إلى تركيا ومنها إلى ألمانيا وبقية العالم بواسطة تجار

أترك، وباختصار فإن رحلة القبار "الحمصي" كانت تبدأ من إنباته بشكل طبيعي دون أي عناية إلى برعمته وجني براعمه من قبل الأهالي إلى أيدي التجار المحليين ومن ثم إلى أيدي التجار الأتراك وهم من يقومون بالتصدير إلى مختلف دول العالم، وهذا ما يشير إلى مقدار الخسارة في القيمة المضافة التي تقع على القطاع التجاري الزراعي السوري بسبب عدم استغلال هذا المورد الطبيعي على الوجه المناسب.

من جهة أخرى، تأسس في محافظة ادلب²⁸ في منطقة كفرومة قبل الحرب المفروضة على القطر معمل لتجهيز القبار وكان يصدر حوالي 500 طن من براعم القبار في كل موسم، وكان الأهالي في المنطقة قبل ذلك يقومون باقتلاعه من الأرض لكونه يضر بالمحاصيل الزراعية ولعدم وجود معرفتهم بفائدته الاقتصادية، إلى أن تم اكتشاف فوائده واستخدامه في الصناعة، وبعد افتتاح المعمل الخاص بتجهيزه أصبح من كان يقتلعه سابقاً يقوم بجنيه والبحث عنه في المنطقة والمناطق المجاورة حيث يتم قطافه كزهر خلال الموسم ليتم تجميعه في المستودعات ومن ثم يصار إلى غربلته وتنظيفه وتصنيفه إلى فئات حسب الجودة.

كان المعمل يقسم البراعم إلى أربع فئات حسب حجمها كما يلي: 4-7 مم، 8-9 مم، 9-11 مم، 11-13 مم، ولكل فئة سعرها حيث كلما صغر حجم البرعم ارتفع السعر وبالعكس، ويتم وضع الإنتاج في براميل بلاستيكية مع الماء والملح لكي يتم تخليله، ثم تعبئته في عبوات زجاجية صغيرة في المعمل تمهيداً لتسويقه حسب رغبة الطرف المشتري. وخلال فترة موسم إنتاج القبار التي تمتد لثلاثة أشهر (أيار - حزيران - تموز) تقوم ورشات العمالة العائلية غالباً بعملية القطاف والتجميع وهو ما يساعد في توليد دخل لكثير من عائلات المنطقة كما أصبح المعمل يستورد من مناطق سورية أخرى ومنها ريف حمص الشرقي ومحافظة حماة في مناطق الطيبة والشيخ هلال ومحافظة الرقة ومحافظة حلب في منطقة جرابلس ومنطقة منبج، فضلاً عن منطقة معرة النعمان في ادلب، وهو ما يعكس الانتشار الجغرافي الواسع لنبات القبار في سورية والفرصة الكبيرة للاستفادة منه تجارياً. وتشير التقديرات الأولية لمصلحة الحراج في ادلب إلى أن إنتاج المحافظة كان يبلغ 6000 طن من القبار²⁹.

2-4 الجانب التشريعي

جمع القبار في كفرومة بمحافظة ادلب، وبراعم القبار قبل وبعد تعبئتها



المصدر: موقع أخبار سورية

²⁸المعلومات عن إنتاج القبار في ريف حمص الشرقي مأخوذة عن موقع ادلب التابع لموقع أخبار سورية <http://www.esyria.sy/eidleb>
²⁹ هذا التقدير يعود للعام 2011.

حدد القانون رقم 7 للعام 1994 والذي يختص بحماية البيئة وصيانة المناطق الحراجية شجيرة القبار كأحد الأنواع الغابية البرية، ويضع القانون القواعد والتشريعات والمسؤوليات المدنية والعقوبات التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتنظيم استثمارها تجارياً واستخداماتها على كامل الأرض السورية، ويوكل القانون مسؤولية خاصة إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وبناء على القانون فإن استخدام وتجارة القبار ومنتجاته المختلفة تحتاج إلى ترخيص صادر عن مصلحة الحراج، ويمكن الحصول على هذا الترخيص عن طريق تقديم الوثائق الضرورية المتعلقة بالمستثمر من جهة والمنطقة الجغرافية التي سيتم استثمارها من جهة أخرى، وتُشجع المجتمعات الريفية على التواصل مع السلطات المحلية للحصول على معلومات وتوضيحات عن القانون لترشيد صيانة البيئة والاستفادة من القبار.

وقد اهتمت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بوضع التعليمات الخاصة بالقانون السابق حيث نظمت عملية استثماره وقطفه بحيث اشترطت حصول مستثمر القبار على وثيقتين الأولى عبارة عن رخصة لاستثماره في الأراضي الخاصة، والثانية لتخزينه. وتساهم هذه الإجراءات بحماية النبات من الحصاد الجائر وديمومة الاستفادة منه حيث يتم يتوجب على المستثمر ترك نسبة لا تقل عن 20% دون قطاف كما كانت الوزارة تخطط لشراء بذور القبار من السكان لزراعتها في المناطق الصحراوية والفقيرة للعمل على انتشار زراعته، نظراً لقيمه الاقتصادية.

5- التجارة السورية الخارجية بمنتجات القبار

تبين الاحصاءات الرسمية أن سورية كانت حتى العام 2007 تصدر كميات متفاوتة من منتجات القبار، لا بل لقد تم تسجيل استيراد كميات منه في العامين 2003 و2005 وعلى الأرجح فقد تم استيرادها بغرض إعادة تصديرها نظراً لعدم وجود سوق محلي للقبار تقريباً كما مر سابقاً. وتوضح البيانات الإحصائية أن سورية كانت تصدر العديد من منتجات القبار كما هو مفصل في الجدول (1).

الجدول 1: صادرات سورية من القبار حتى العام 2007 حسب البيانات الوطنية.

Year												الصادرات السورية من القبار (طن)
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
0	0	0.245	0.087	78	4	9	8	20	4	15	5	طازج أو ميرد
9656	4872	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	محفوظ مؤقتاً
0	1,482	1,926	1,589	2,341	1,739	1,691	0	0	0	0	0	محفوظ في ماء ميرد
0	0	0	0	0	0	50	0	0	0	0	0	بغاز الكبريت
0	2,012	0.984	0	0	0	0	0	0	0	0	0	محفوظ بغاز So2

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وكما هو واضح من الجدول (1) فإن التوجه كان نحو تصدير القبار بشكل "محفوظ مؤقتاً" بما يعني أنه غير صالح للاستهلاك المباشر، حيث لم يتم تصدير أي كمية من الأشكال السليعية الأخرى للقبار في العام 2007، بالمقابل كانت النسبة الكبرى في السنوات ما قبل العام 2006 هي لتصديره محفوظاً في الماء البارد، وفي كلتا الحالتين من الواضح أن عملية إعداده لم تكن مستكملة قبل تصديره وبالتالي فهناك من سيقوم بمعالجته في البلد المستورد ومن ثم إعادة تصديره، مما يعني فقدان المصدر الوطني للقيمة المضافة الناشئة عن معالجة مادة القبار. هذا ومن الواضح أيضاً أن الكميات المصدرة والمسجلة رسمياً هي أقل

بكتير من الكميات المنتجة والمصدرة في الواقع ولكنها تعطي مؤشراً عن وجود أسواق تصديرية للقطار السوري، وبالتوسع في الجهات التي كانت سورية تصدر لها القطار نجد ما يلي:

- بالنسبة للقطار الطازج أو المبرد فقد تم تصديره حتى العام 2005 إلى الأسواق التالية: لبنان (بنسبة 100% من إجمالي صادرات القطار الطازج أو المبرد في العام 1994 والعام 2002) – البحرين – الكويت (بنسبة 100% في العام 2004) – الإمارات (بنسبة 97.5% في العام 2005) – قطر – السعودية – تركيا (بنسبة 99.7% في العام 2003) – روسيا (بنسبة 20% في العام 1998).
- بالنسبة للقطار المحفوظ بشكل مؤقت فقد تم تصديره في العامين 2006 و2007 إلى الدول التالية: تركيا (بنسبة 55% من إجمالي القطار المصدر في العام 2007) – فرنسا (بنسبة 11%) – الولايات المتحدة (10%) – المغرب (7%) – إسبانيا (6%) – البرازيل (2.4%) – تونس (2%) – بالإضافة إلى كميات قليلة إلى كل من ألمانيا – لبنان – إيطاليا – العراق – قبرص.
- بالنسبة للقطار المحفوظ في الماء المبرد فقد تم تصدير كامل كمياته إلى الأردن في العام 2007، ولكن في السنوات السابقة كان يجري تصديره إلى عدد كبير من الأسواق التجارية، ففي العام 2002 مثلاً تم تصديره إلى إسبانيا (بنسبة 36%) وإيطاليا (32%) وتركيا (22%) وتونس (3%) والولايات المتحدة (3%) بالإضافة إلى كميات أخرى إلى البرازيل وألمانيا والمغرب وهولندا ولبنان (بنسبة 1% لكل منها) بينما في العام 2006 تم تصديره فقط إلى خمسة أسواق هي تركيا (40%) – إسبانيا (32%) – البرازيل (14%) – إيطاليا (8%) – ألمانيا (6%).
- بالنسبة للقطار في غاز الكبريت فقد تم تصديره إلى تركيا فقط وفي العام 2001 حصراً.
- بالنسبة للقطار المحفوظ في غاز الكبريت فقد تم تصديره في العام 2005 إلى بريطانيا فقط، وفي العام 2006 تم تصديره إلى كل من الولايات المتحدة (61%) – البرازيل (21%) – إيطاليا (18%).

تعطي هذه البيانات فكرة عن الأسواق التي يمكن استهدافها بالصادرات السورية من القطار، ويلاحظ بشكل عام أن الدول التي كانت تستورد القطار السوري على اختلاف أشكاله التصديرية تتوافق مع خارطة الأسواق الدولية كما مر سابقاً، فالإتحاد الأوروبي هو من المستوردين الأساسيين وكذلك الولايات المتحدة وتالياً أمريكا اللاتينية، أما الدول العربية وتركيا فهي ليست مستوردة حقيقية وإنما تستورد بغرض إعادة التصدير بعد إجراء عمليات التجهيز للمنتج، وهذا ما يجب الالتفات إليه للاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها الدول المستوردة. وفي هذا الإطار، عندما نلاحظ أن القطار في غاز الكبريت قد تم تصديره إلى تركيا فقط وفي العام 2001 حصراً فهذا يشير إلى صفقة خاصة مرتبطة بشروط خاصة للمستورد التركي وبالتالي من المفيد التنقيش عن إمكانية تصدير مثل هذه الصفقات إلى أسواق الدول الصديقة والمتابعة معها بهدف توسيع وتنويع أسواق القطار السوري. وكذلك بالنسبة للقطار المحفوظ في الماء المبرد عندما نلاحظ أنه تم تصدير كامل كمياته إلى الأردن في العام 2007، بينما في السنوات السابقة كان يجري تصديره إلى عدد كبير من الأسواق التجارية فهذا يعني أنه ثمة من احتكره واستحوذ عليه فقام التجار السوريون بدلاً عن تصديره إلى الأسواق العالمية بتصديره إلى التاجر الأردني الذي تولى هو عملية الإعداد والتصدير وبالتالي استفاد من القيمة المضافة. أيضاً بالنسبة للقطار المحفوظ في الماء المبرد عندما نلاحظ أنه تم تصدير كامل كمياته إلى الأردن في العام 2007، ولكن في السنوات السابقة كان يجري تصديره إلى عدد كبير من الأسواق التجارية فهذا

مؤشر سلبي يدل على ازدياد تمركز صادرات القبار السوري آنذاك، بينما المفروض هو توسيع أسواق التصدير أفقياً بهدف رفع مستوى الثقة والتخفيف من آثار الخضات والتقلبات في الأسواق التجارية. أخيراً وبالنظر لوضع القطر حالياً في ظل الحرب المفروضة عليه وكذلك بالأخذ بعين الاعتبار سياسة التوجه شرقاً فيمكن الاستفادة من البيانات أعلاه لجهة اقتراح استهداف السوق الروسي بصادرات القبار أولاً لأن السوق كان قائماً بالأساس (وإن بكميات محدودة) وثانياً لكون روسيا بلد صديق وله الأولوية بتطوير العلاقة التجارية معه.

هذا ويجب التنويه بأن بيانات مركز التجارة العالمي تشير إلى أن صادرات سورية من القبار المحفوظ مؤقتاً في العام 2006 بلغت حوالي 6566 طن، أي بفارق حوالي 1700 طن، وهذا ما يرجح بشدة وجود كميات مصدرة لم يتم تسجيلها، وعند التدقيق في الجهات التصديرية المفصلة في بيانات مركز التجارة العالمي ومقارنتها ببيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية يتبين أن النسبة الكبرى من هذا الفارق هي مصدرة إلى السوق التركي، وهذا ما يشرح كيفية وصولها لذلك السوق دون تسجيل، نظراً للجوار الجغرافي والحدود المترامية مع تركيا. حيث من المحتمل قيام المستورد التركي قد أعاد تصديرها بعد تصنيعها لاحقاً للأسواق الأوروبية أو غيرها.

والجدير ذكره أن العوائد المالية لتصدير القبار السوري لم تكن بتلك الأهمية نظراً لانخفاض ثمنه كونه كان يتم بيعه على شكل خام أو قريب من الخام، وبالنسبة لصادرات القبار الطازج أو المبرد فقد كان العائد الأعلى قد تحقق في العام 2003 عندما بلغ ثمن صادرات القبار 10.6 مليون ل.س، أما في حالة بيع القبار على شكل "محفوظ مؤقتاً" فقد بلغت قيمة صادراته في العام 2007 أكثر من 697 مليون ل.س (قيمة الكغ التصديري كانت 72 ل.س) وكذلك في حالة بيعه على شكل محفوظ في ماء مبرد فقد بلغت قيمة مبيعاته في العام 2001 حوالي 241 مليون ل.س (قيمة الكغ التصديري كانت 142 ل.س).

هذا وتجب الإشارة إلى أن بيانات مركز التجارة العالمي أشارت إلى أن قيمة الصادرات السورية من القبار المحفوظ مؤقتاً في العامين 2006 و2007 قد بلغت قيمتها 506 مليون ل.س و754 مليون ل.س على الترتيب (بعد تحويل القيمة من الدولار إلى ليرة سورية بضربها بمعامل الصرف آنذاك وهو 50 ل.س للدولار)، وإذا كان من المفهوم أن قيمة الصادرات في العام 2006 المسجلة لدى مركز التجارة العالمي تزيد عن القيمة المسجلة في الإحصاءات الوطنية نظراً لأن الكمية المصدرة المسجلة لدى المركز هي أصلاً أكبر من تلك المسجلة في البيانات المحلية، فمن اللافت أن تكون القيمة متباينة بالنسبة للعام 2007 رغم أن الكمية المسجلة هي نفسها تقريباً في كلتا المجموعتين (تبلغ الكمية حسب قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية حوال 9659 طن وحسب بيانات مركز التجارة العالمي 9571 طن) حيث بلغت قيمة الصادرات في العام 2007 حسب قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية حوالي 698 مليون ل.س بينما تبلغ حسب بيانات مركز التجارة العالمي – وبعد تحويل الوحدة من دولار إلى ل.س كما سبق – أكثر من 754 مليون ل.س (تبلغ القيمتان بالدولار 13.9 مليون دولار حسب البيانات الوطنية و15 مليون دولار حسب بيانات مركز التجارة العالمي)، وهذا ما يوحي ليس فقط بوجود كميات كان يتم تصديرها دون أن تسجل وإنما أيضاً بأن الأسعار الحقيقية للقبار لم يكن يتم التصريح عنها بدقة³⁰ مما يكشف المزيد من الفرصة الضمنية الضائعة نتيجة الخلل في تجارة القبار جزاء عدم شفافتها فضلاً عن وجود جزء غير مشروع منها، وهذا ما يدعو إلى ضرورة

³⁰ثمة احتمال آخر بأن يكون هذا التباين ناجماً عن أسعار الصرف، لذلك يتطلب الأمر مزيداً من الدراسة، وهو ما يمكن أن يشكل موضوعاً لدراسات تفصيلية قادمة في حال توفرت البيانات الكاملة الضرورية.

تسليط الضوء على هذا القطاع غير المستثمر اقتصادياً بشكل كفوء وتنظيمه وتنميته، وهو الأمر الذي يشكل الهدف الأساسي لهذه الورقة.

ومن خلال المقارنة بين قيمة وحجم الكميات المصدرة نلاحظ تبايناً في قيمة وحدة الصادرات من سوق آخر، فمثلاً بالنسبة لقيمة وحدة الصادرات من القبار المحفوظ مؤقتاً نلاحظ التباين حسب الأسواق كما هو مبين في الجدول (2).

الجدول 2 قيمة الوحدة لصادرات سورية من القبار المحفوظ مؤقتاً (ل.س/كغ).

السنة	القبار المحفوظ مؤقتاً	
	2006	2007
العالم	70	72
المغرب	-	238
البرازيل	90	90
لبنان	-	89
إسبانيا	79	81
الولايات المتحدة	79	74
فرنسا	67	66
ألمانيا	67	66
إيطاليا	59	66
تونس	-	62
تركيا	66	51
العراق	-	1
قبرص	90	-

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

نلاحظ من الجدول (2) أن سعر الكغ التصديري من القبار السوري المحفوظ مؤقتاً كان يتراوح بين 50-90 ل.س في العامين 2006 و 2007 (هذا إذا ما استثنينا القيمتين الشاذتين الموجودتين في الجدول أي السعر بالنسبة للمغرب والعراق) أي ما يقل عن دولارين حسب أسعار الصرف آنذاك، وهو ما يكشف حجم القيمة المضافة التي كان القطر يخسرها بسبب تصدير القبار كمادة خام وليس كمادة جاهزة للاستهلاك. ويبدو التدرج في قيمة الوحدة مرتبطاً بالمسافة الجغرافية بين سورية والبلد المستورد، فقيمة الكغ المصدر للبرازيل كانت 90 ل.س بينما قيمة الكغ المصدر إلى تركيا كانت 51 ل.س، وإن كان لبنان يشكل هنا استثناءً غير مفهوم حيث بلغت قيمة الوحدة 89 ل.س للكغ التصديري.

من الملاحظ أن قيمة الوحدة التصديرية للقبار السوري الواردة في قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي هي أعلى من القيمة الواردة في قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية. فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الكغ من صادرات القبار للمغرب 258 ل.س (سعر الصرف 50 ل.س مقابل دولار)، كما تبلغ بالنسبة للبرازيل ولبنان 97 ل.س، وبالنسبة للولايات المتحدة 80 ل.س، وبالنسبة لتركيا 55 ل.س، وهذا ما يطرح مرة أخرى احتمال عدم الإعلان عن السعر الصحيح للقبار المصدر والتقليل من قيمته، وبالتالي يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى تسليط الضوء على الخلل في هذه التجارة ذات الأفاق الضمنية الهامة.

أما بالنسبة للقبار المحفوظ في ماء مبرد، فهو ذو سوق أكثر اتساعاً، ويبين الجدول التالي قيمة الوحدة التصديرية له في أهم الأسواق التي صدرت لها سورية سابقاً.

الجدول 3 قيمة الوحدة لصادرات سورية من القبار المحفوظ في ماء مبرد (ل.س/كغ).

القبار المحفوظ في ماء مبرد						السنة
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
75	76	77	100	133	142	العالم
-	-	122	135	-	-	مالطا
-	79	102	127	-	-	قيرص
-	70	77	116	-	-	فرنسا
69	84	79	112	126	-	المانيا
81	87	86	106	135	-	البرازيل
63	70	76	106	127	137	إيطاليا
-	76	81	100	140	140	الولايات المتحدة
78	76	73	100	134	144	تركيا
72	81	80	97	135	144	إسبانيا

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

ملاحظة: تم ترتيب القيمة تنازلياً حسب العام 2003.

بالنسبة لهذا الشكل التصديري من القبار فيبدو هامش قيم الوحدة التصديرية أكثر تبايناً حيث تراوحت تلك القيم بين 80 ل.س إلى 135 ل.س للكغ، لكن الملاحظ أن تدرج القيمة لا يعكس بالضرورة البعد الجغرافي مع السوق المستهدف، فمثلاً في العام 2003 بلغت قيمة الكغ المصدر إلى مالطا 135 ل.س (أكثر من دولارين ونصف حسب سعر الصرف آنذاك) بينما بلغت قيمة الكغ المصدر إلى الولايات المتحدة في نفس العام 100 ل.س (حوالي دولارين) وهذا ما يشير إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على السعر التصديري غير المسافة الجغرافية وقد تكون المنافسة من بين أهم تلك العوامل، وفي هذه الحالة تبدو الأسواق الأوروبية هي الأكثر طلباً للقبار السوري حتى وهو محفوظ بالماء، وهذا يعكس رغبة المستورد الأوروبي بالحصول على القبار السوري وتصنيعه في المنشآت الأوروبية ليتم تقديمه للمستهلك كمنتج أوروبي، بينما تقتضي مصلحة القطر أن يتم تصديره معالجاً وجاهزاً للاستهلاك كي لا نخسر القيمة المضافة الناتجة عن معاملته وتصنيعه.

وبخصوص القبار المحفوظ بغاز الكبريت فهو ذو سوق ضيق، حيث استوردته المملكة المتحدة في العام 2005 بقيمة 36 ل.س للكغ فقط، بينما استوردته البرازيل والولايات المتحدة بقيمة 90 ل.س للكغ في العام 2006 و إيطاليا بقيمة 68 ل.س للكغ في العام نفسه، أما القبار الطازج أو المبرد فهو ذو أسعار تصديرية منخفضة وسوق محدود (غالباً خليجي كما مر).

أخيراً فبالرغم من عدم توفر أرقام رسمية حول أي صادرات من القبار بعد العام 2007، إلا أن إحصاءات مركز التجارة العالمية تشير إلى أن سورية قد صدرت بعض الكميات من القبار المحفوظ مؤقتاً خلال الفترة 2011-2013، حيث صدرت 58 طن في العام 2011 و 415 طن في العام 2012 و 805 طن في العام 2013، ورغم ضآلة هذه الكميات إلا أنها تشير بوضوح إلى استمرار الطلب على القبار السوري وإلى بقاء الفرص الضمنية المتاحة أمام نمو هذا القطاع بشكل فعال والاستفادة منه تجارياً.

أما بالنسبة للاستيراد فقد استوردت سورية القبار في العامين 2003 و 2005 كما مر، حيث استوردت في العام 2003 كمية تعادل 3 طن من القبار الطازج أو المبرد من مصادر مختلفة (غير محددة) كما استوردت في العام 2005 ما يقارب 12 طناً من نفس المنتج من السوق الأوروبية، والملاحظ أنه لم يتم استيراد أي كميات من الأشكال الأخرى للقبار وهذا ما يشير إلى أن الاستيراد لم يكن سوى بهدف التصنيع وإعادة التصدير وهي مبادرة يجب العمل على إعادة إحيائها والاستفادة منها إلى جانب الاستفادة من الإنتاج المحلي من القبار.

6- التجارة الدولية

1-6- الصادرات

رغم صعوبة الحصول على بيانات دولية تفصيلية بشأن تجارة القبار إلا أن قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي تشير إلى وجود حركة صادرات عالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً كما في الجدول (4):

الجدول 4: الصادرات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً حسب الدول خلال السنوات الأخيرة، الكميات بالأطنان والقيمة بالآلاف الدولارات.

السنوات المصدرون	2010		2011		2012		2013	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
العالم	15192	23330	15468	28377	16492	35592	18358	41498
المغرب	15192	23330	15410	28238	16071	34694	17510	39840
سورية	0	0	58	139	415	894	805	1592
إيران	0	0	0	0	0	0	43	66
الفلبين	لا تتوفر بيانات	لا تتوفر بيانات	لا تتوفر بيانات	لا تتوفر بيانات	6	4	لا تتوفر بيانات	لا تتوفر بيانات

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

يبين الجدول (4) أن سورية هي المصدر الثاني عالمياً للقبار المحفوظ مؤقتاً بعد المغرب، ولكن من الواضح أن هذه البيانات هي أولية وتحتاج إلى المزيد من التدقيق. فمثلاً لا تظهر تركيا أو أي دول عربية أخرى في هذا الجدول مما يطرح التساؤل التالي: هل تقوم تلك الدول بتصدير القبار على أشكال أخرى؟ (وهو الأرجح بالنسبة لتركيا التي تعمل على تصنيعه القبار وتوضيبه قبل تصديره) أم أن هناك كميات غير مسجلة في البيانات الرسمية. وعند مراجعة البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة نجد أن تركيا وإسبانيا وأوزبكستان كانت تصدر القبار المحفوظ مؤقتاً حتى العام 2006 حيث صدرت تركيا في ذلك العام أكثر من ألفين طن قبار محفوظ كما صدرت إسبانيا حوالي 650 طن وصدرت أوزبكستان أكثر من 1400 طن، ثم توقفت هذه الدول عن التصدير في السنوات التالية. وبالنسبة لحساب قيمة الوحدة التصديرية فهي كما هو موضح بالجدول (5).

الجدول 5 قيمة الوحدة للصادرات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً حسب الدول، (دولار/كغ).

السنوات	2010	2011	2012	2013
العالم	1.5	1.8	2.2	2.3
المغرب	1.5	1.8	2.2	2.3
سورية	-	2.4	2.2	2.0
إيران	-	-	-	1.5
الفلبين	-	-	0.7	-

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

كما يبين الجدول، كانت قيمة الكغ قبار المحفوظ مؤقتاً في العام 2010 تعادل 1.5 دولار وأصبحت في العام 2013 تعادل 2.3 دولار. أما بالنسبة لسورية فالمفقت للنظر هو تراجع قيمة الوحدة التصديرية من 2.4 دولار في العام 2011 إلى 2.2 في العام 2012 ثم إلى 2 دولار فقط في العام 2013، ومن شبه المؤكد أن هذا التراجع يرتبط بظروف القطر والحرب المفروضة عليه منذ العام 2011 حيث يتم استغلال هذه الظروف غير المؤاتية إنتاجياً وتجارياً لاستيراد القبار السوري بسعر أرخص، وهنا

ينبغي مواجهة هذا الاستغلال غير المنصف بإستراتيجية تتضمن معالجة وتصنيع القبار محلياً وتصديره جاهزاً للاستهلاك وكذلك التفتيش عن الأسواق المتطلبة للقبار السوري في الدول الصديقة³¹.

1-1-6 بعض المؤشرات التجارية المتعلقة بالصادرات السورية

قيمة الوحدة النسبية (RUV)

يتم حساب قيمة الوحدة النسبية لكل منتج على أنها نسبة وسطي قيمة وحدة الصادرات السورية إلى وسطي قيمة الوحدة العالمية، والنقطة المرجعية أو وسطي قيمة الوحدة النسبية هي "1" (قيمة وحدة المنتج في سورية التي تساوي قيمة الوحدة لنفس المنتج في الأسواق العالمية)³². وإذا كانت قيمة الوحدة النسبية أعلى من 1 فعندئذ تقوم سورية بتصدير منتجاتها بأسعار أعلى من السعر العالمي الوسطي. وتؤخذ قيم الوحدة الأعلى على أنها تعكس نوعية أعلى وهي لا تشكل مؤشراً على القدرة التنافسية السعرية الضعيفة بل على العكس هي تؤشر إلى تنافسية جيدة مبنية على أساس من النوعية المتميزة، هذا وإذا بلغت قيمة المؤشر 1.15 فما فوق فهذا يعني منافسة نوعية عالية المستوى، والمعادلة التي تعطي قيمة الوحدة النسبية هي التالية:

$$RUV = \frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$$

RUV = قيمة الوحدة النسبية للسلعة i

E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

Q_{is} = كمية صادرات السلعة i لسورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

Q_{iw} = كمية صادرات السلعة i للعالم

وباستخدام بيانات مركز التجارة العالمي نجد أن قيمة الوحدة النسبية للصادرات السورية من القبار المحفوظ مؤقتاً هي كما يلي:

الجدول 6 قيمة الوحدة النسبية لصادرات سورية من القبار المحفوظ مؤقتاً.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2011	2012	2013
قيمة صادرات سورية	4,812	5,081	2,550	3168	10126	15081	139	894	1592
كمية صادرات سورية	1,691	2,341	1,545	1,925	6566	9571	58	415	805
قيمة صادرات العالم	37,955	34,942	24,885	26,073	35,840	37,276	28,377	35,592	41,498
كمية صادرات العالم	17,454	20,515	17,659	18,808	24,164	23,084	15,468	16,492	18,358
RUV	0.8	0.8	0.9	0.8	1.0	1.0	0.8	1.0	1.1

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

³¹ لا تتوفر بيانات تفصيلية حول الأسواق التي تم تصدير القبار السوري إليها خلال هذه الأعوام الثلاثة.
³² استناداً إلى (بيبي ورفاقه، 2015).

وكما هو واضح من الجدول فإن قيمة الوحدة النسبية للقطار السوري قد أصبحت تفوق الواحد حتى في سنوات الحرب المفروضة على القطر وهذا يدل على ازدياد القدرة التنافسية التصديرية للقطار السوري استناداً إلى جودة المنتج وبالتالي الطلب عليه بأسعار أعلى، بالرغم من الاستغلال للظروف غير المؤاتية التي يمر بها القطر كما أشرنا سابقاً.

الميزة النسبية الظاهرية (RCA)

يظهر الرقم القياسي ما إذا كان أداء السلعة المصدرة أعلى من الصادرات السورية الوسطية من حيث الحصة في الأسواق العالمية، وإذا كان للمنتج حصة مرتفعة من الأسواق العالمية_ تعدل حسب المشاركة الإجمالية للصادرات السورية في الأسواق العالمية_ فعندئذ يقال بأنها تظهر ميزة نسبية، ويمكن كتابة معادلة حساب الميزة النسبية الظاهرية كما يلي:

$$RCA = \frac{E_{is} / E_{iw}}{E_s / E_w}$$

RCA = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة i

E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

E_s = قيمة إجمالي الصادرات السورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

E_w = قيمة إجمالي الصادرات العالمية

وبتطبيق هذا المؤشر على صادرات القطار السوري المحفوظ مؤقتاً وبالاعتماد على بيانات مركز التجارة العالمي، يلاحظ كما في الجدول (7) تمتع القطار السوري المحفوظ مؤقتاً بميزة نسبية ظاهرية نظراً كون سورية من المنتجين الرئيسيين للقطار.

الجدول 7 قيمة الميزة النسبية الظاهرية لصادرات سورية من القطار المحفوظ مؤقتاً.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2011	2012	2013
E_{is} / E_{iw}	0.13	0.15	0.10	0.12	0.28	0.40	0.00	0.03	0.04
E_s / E_w	0.0010	0.0008	0.0006	0.0006	0.0009	0.0008	0.0004	0.0001	0.0001
RCA	124.2	189.4	173.2	195.3	310.1	484.4	11.2	218.1	493.3

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

2-6 الواردات

تقدم بيانات مركز التجارة العالمي إحصائيات حول استيراد القطار المحفوظ مؤقتاً، حيث يلاحظ وجود فارق كبير بين أرقام التصدير والاستيراد العالمية، فأرقام الاستيراد أقل بكثير من أرقام التصدير حيث يبين الجدول (8) أن العالم قد استورد في العام 2010 ما يعادل 982 طن قبار محفوظ مؤقتاً، بينما تشير أرقام الصادرات (الجدول 4) إلى أن العالم قد صدر كمية تبلغ 15192 طن في العام نفسه، وإذا كان من المفهوم في البيانات العالمية أن يوجد تباين بين أرقام الصادرات والواردات لسلعة معينة نتيجة الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستيراد، إلا أن الفارق الكبير هنا لا يمكن تفسيره بهذه الطريقة، وعلى الأرجح فإن الدول التي تصدر هذه السلعة تعلن عن صادراتها دون تعديل بينما تلك التي تستوردها تقوم بإخفاء هذا الاستيراد ولا تعلن عنه

بدقة بل تقلل من أرقامه كنوع من احتكار السلعة وطمأنة الأسواق التصديرية وأيضاً لكون الاستيراد يتم بشكل غير شرعي أو غير مسجل كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية التي تتبع القبار للمغرب.

ويبدو المغرب هو المستورد الأول لهذه السلعة في العام 2013، وبمقارنة واردات المغرب من القبار المحفوظ مؤقتاً بصادراته يتبين أن حجم وارداته يقل بـ 10% من حجم صادراته، مما يدل على أنه يستورد كميات صغيرة فقط ويقوم بإعادة تصديرها مع صادرات إنتاجه المحلي من هذه السلعة، من جهة أخرى يلفت النظر وجود سوق استيرادي للقبار في فنزويلا حيث حلت في المرتبة الثانية بين المستوردين العالميين في العام 2013 وكانت تحتل المرتبة الأولى في السنوات السابقة، وهو ما يدعو إلى التفكير جدياً بإمكانية تصدير القبار السوري إلى هذا البلد الصديق في حال كان هناك جدوى اقتصادية من هذا المشروع، وتحتل الفلبين المرتبة الثالثة بين المستوردين العالميين في العام 2013 ولكن بفارق كبير عن المغرب وفنزويلا، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول 8: الواردات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً حسب الدول (الكميات بالأطنان والقيمة بالآلاف الدولارات).

السنوات	2010		2011		2012		2013	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
المستوردون	982	1361	495	820	1492	2818	1656	3158
العالم	46	46	58	139	481	1000	895	1757
المغرب	899	1287	397	656	976	1767	732	1382
فنزويلا	31	15	39	21	34	13	28	16
الفلبين	1	3	1	3	1	3	1	3
باربادوس								

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

بالنسبة لقيمة الوحدة للواردات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً نلاحظ انخفاضها عن قيمة الوحدة للصادرات العالمية، حيث لوحظ خلال العام 2010 قيمة استيراد القبار المحفوظ مؤقتاً 1.5 دولار/كغ، في حين قيمة تصديره بلغت في نفس العام 1.4 دولار/كغ. فالمغرب على سبيل المثال استورد في العام 2010 كيلو القبار المحفوظ مؤقتاً بـ 1 دولار (جدول 9) وأعاد تصديره بـ 1.5 دولار، وهذا يرجع إلى اختلاف الجهات التي استورد منها عن تلك التي صدر إليها، فالدول التي يستورد منها المغرب تقليدياً كما تشير إحصاءات مركز التجارة العالمي تشمل سورية وتركيا وإيران بينما تشمل تلك التي يصدر إليها القبار المحفوظ مؤقتاً الدول الأوروبية ولا سيما إيطاليا وإسبانيا، وبالتالي فالمغرب يستورد القبار المحفوظ مؤقتاً من سورية ويقوم بتصديره كما هو دون أي معالجة أو إضافة مع هامش ربح يبلغ 50% من قيمة المنتج، وهنا تبرز مجدداً هذه الفرصة الاقتصادية الضائعة والمهدورة التي تستغلها بعض دول الجوار أو الدول العربية ويحرم منها القطر في الوقت الذي هو بأمرس الحاجة إلى استغلال مثل هذه الفرص. وفيما يلي جدول يبين قيمة الوحدة للواردات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً.

الجدول 9: قيمة الوحدة للواردات العالمية من القبار المحفوظ مؤقتاً حسب الدول، دولار/كغ.

السنوات	2010	2011	2012	2013
العالم	1.4	1.7	1.9	1.9
المغرب	1.0	2.4	2.1	2.0
فنزويلا	1.4	1.7	1.8	1.9
الفلبين	0.5	0.5	0.4	0.6
باربادوس	3.0	3.0	3.0	3.0

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

7- الأسواق التصديرية المحتملة للقبّار السوري

يتبين من خلال إعادة قراءة الأسواق العالمية وفي ضوء توجه الحكومة السورية بتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الصديقة التي تقف إلى جانب سورية خلال الحرب المفروضة الحالية والذي اصطلح على تسميته – أي هذا التوجه – بـ"الاتجاه شرقاً"، وجود سوقين ضمنيّين محتملين للقبّار السوري، علماً أن السوق الأمثل فنياً كان هو سوق الاتحاد الأوروبي، ولكن نظراً لتعذر الدخول إلى هذا السوق بسبب السياسات الاتحاد المفروضة على سورية حالياً فقد تم تجاهل هذا الخيار وكذلك سوق أمريكا الشمالية الذي هو السوق الثاني عالمياً فقد تم استبعاده لنفس السبب. وبالنتيجة يبقى أمام القبّار السوري سوقان هامان وصديقان وسوف تتم دراستهما ببعض التفصيل كما يلي.

1-7 السوق الأول: السوق الروسي

مر سابقاً أن البيانات الوطنية تشير إلى تصدير كميات من القبّار الطازج أو المبرد إلى روسيا في العام 1998، وأن حصة الصادرات إلى روسيا من إجمالي صادرات سورية من هذا المنتج بلغت 20% في العام المذكور، وبالتالي فبالرغم من وجود القبّار في منطقة القرم والقوقاز في روسيا إلا أن سوقاً للقبّار السوري في روسيا كان موجوداً في السابق مما يدل على عدم كفاية الإنتاج المحلي الروسي، وما يحتاجه هذا السوق للقبّار السوري هو إعادة إحياء مساره التصديري مجدداً، ويجب التذكير هنا أن طبق السلطة الروسية التقليدية المعروف باسم سلطة أوليفير (وهي شائعة أيضاً في منغوليا وإيران وأوروبا وأمريكا اللاتينية) تتضمن في مكوناتها براعم القبّار³³. ويبلغ سعر كيلو براعم القبّار الجاهز في أسواق موسكو حوالي 406 روبل أي ما يعادل 7.7 دولار³⁴ مما يعني وجود هامش ربح كبير عند تصدير القبّار للسوق الروسي مهما بلغت تكاليف ورسوم النقل (سنرى لاحقاً أن تكاليف النقل الجوي هي بحدود 2 دولار بينما تكلفة النقل

نموذج من القبّار الموجود في أسواق موسكو



المصدر: موقع BIZ للتبادلات التجارية

البحري تعادل نصف تكلفة النقل الجوي عموماً).

هذا وبالنسبة للرسوم الجمركية الروسية على القبّار فإن تعرفه القبّار المحفوظ مؤقتاً في روسيا تبلغ 15% من قيمة الشحنة³⁵، وهي تعرفه مرتفعة نسبياً ولكنها لا يمكن أن تشكل عائقاً أمام التصدير نظراً لانخفاض سعر المنتج السوري أصلاً.

³³http://en.wikipedia.org/wiki/Olivier_salad

³⁴استناداً إلى موقع <http://www.rlcxxi.ru> الروسي.

³⁵<http://www.russian-customs-tariff.com/SectionII/Chapter07.html>

7-2 السوق الثاني: السوق الفنزويلي

في الواقع لا يمكن مقارنة انتشار استهلاك القبار في أمريكا اللاتينية بانشاره في أوروبا، فهو معروف أكثر بكثير في أوروبا منه في أمريكا اللاتينية³⁶، ولكن تبرز دولة فنزويلا هنا كاستثناء، حيث تبين في هذه الورقة سابقاً وجود سوق استيرادي للقبار المحفوظ مؤقتاً في فنزويلا وقد حلت في المرتبة الثانية بين المستوردين العالميين في العام 2013 بكمية واردات بلغت قيمتها 1.3 مليون دولار، وكانت فنزويلا تحتل المرتبة الأولى بين المستوردين العالميين للقبار المحفوظ مؤقتاً في السنوات ما قبل العام 2013، مما يشجع على البحث بإمكانية تصدير القبار السوري إلى هذا البلد الصديق في حال كان هناك جدوى اقتصادية من هذه العملية، وفي هذا الإطار فقد وصلت قيمة الكغ الاستيرادي من القبار المحفوظ مؤقتاً في العام 2013 إلى 1.9 دولار، وهذا ما يشير إلى عدم وجود جدوى مالية من تصديره على هذا الشكل ولذلك يجب التفكير بتصديره على شكل منتج نهائي لضمان وجود هامش من الربح، هذا وحسب موقع ALL BIZ المتخصص بالأسواق التجارية العالمية فإن شركة Casa de Fruta (بيت الفواكه) تقوم بطرح كميات من القبار الطازج في الأسواق الفنزويلية وتحديداً في العاصمة كاراكاس.

8- طرق النقل المتاحة

1-8 النقل البحري

كان المركز الوطني للسياسات الزراعية قد تقدم سابقاً بدراسة³⁷ حول تأسيس ما اقترح المركز تسميته بالكوريديور الأخضر والذي هو عبارة عن خط بحري يربط مرفأ اللاذقية السوري بمرفأ نوفوروسيسك الروسي بهدف تصدير السلع الزراعية السورية بواسطته، ولاحقاً تم تأسيس هذا الخط وبوشر العمل به، ومن هنا ولكون السوق الروسي أحد السوقين الرئيسيين المقترحين فبالإضافة إلى النقل الجوي من المناسب جداً اقتراح الاعتماد على الكوريديور الأخضر السوري لتصدير القبار وخاصة كمنتج نهائي، علماً أن ثمن كغ القبار الجاهز للاستهلاك كما رأينا يبلغ حوالي 7.7 دولار في السوق الروسي أي أن تصديره بواسطة الكوريديور الأخضر سيحقق جدوى مالية حتمية عالية خاصة علماً أن تصدير سلع زراعية أخرى أقل قيمة من القبار يحقق مثل هذه الجدوى ويتم تصديرها فعلياً بواسطة الكوريديور الأخضر، أما بالنسبة لتصدير القبار على شكل محفوظ مؤقتاً – وهو الأمر الذي لا ينصح به اقتصادياً - من خلال الكوريديور الأخضر فهو بدوره سيحقق جدوى مالية أيضاً (وإن كانت أقل من جدوى تصديره منتجاً جاهزاً) ذلك أن سعر كيلو القبار سيبقى بحدود سعر كيلو الخضراوات التي يجري تصديرها حالياً بواسطة الكوريديور الأخضر إن لم يكن يفوقها.

2-8 النقل الجوي

يعتبر النقل الجوي مناسباً للسلع ذات الوزن الخفيف والحجم الصغير من جهة والتمن المرتفع في نفس الوقت من جهة أخرى، وهو بذلك يناسب القبار المعبأ والجاهز للاستهلاك، وتكمن المشكلة الأساسية للنقل الجوي في موضوع "العودة فارغاً" من السوق المستهدف، وهنا تتضاعف كلفة النقل في هذه الحالة، والحل الأمثل لمعالجة هذه المشكلة هو كما تفعل الدول المصدرة التي تعتمد على النقل الجوي، أي في تعبئة الطائرات العائدة بما يسمى القاعة الخلفية أو backhaul (وهي عبارة عن حمولة

³⁶استناداً إلى بيانات التجارة العالمي وكذلك أدبيات الاستهلاك الغذائي العالمي.
³⁷بيبي ورفاقه، 2014.

النقل العائد)، وعلى سبيل المثال تحتاج النرويج لاستيراد معظم ما تستهلكه من الفواكه والخضار بين شهري تشرين الثاني وأيار وهي تستورد هذه المنتجات الزراعية جواً وتعود الطائرات محملة ببعض المنتجات البحرية مرتفعة الثمن، كما أن الإكوادور تستورد منتجات زراعية متحملة للنقل من الولايات المتحدة بعد أن تعود الطائرات التي تصدر بها منتجاتها الزراعية الهشة إلى السوق الأمريكي.

وإذا أخذنا حالة مصر التي تصدر حوالي 75% من صادراتها من الفاصولياء الخضراء إلى السوق الأوروبية جواً فإنها تعاني من زيادة التكلفة حيث تستورد منها ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة الفاصولياء الخضراء وتتكلف مصر ضعف تكلفة النقل البري أو البحري لكونها تصدر جواً، وحسب الإحصاءات تبلغ تكلفة تصدير كيلو الفاصولياء الخضراء المصرية إلى أوروبا جواً 1 دولار حيث يتم نقلها من مصر إلى الدول الأوروبية ضمن الطائرات السياحية، ولكن خلال شهري كانون الأول وكانون الثاني تتراجع معدلات السياحة وبالتالي تقل رحلات الطائرات السياحية مما يرفع تكلفة التصدير إلى 1.5 دولار للكيلو الواحد³⁸.

ومقارنة بهذه التكاليف السابقة يمكن الافتراض أن تكلفة تصدير كغ القبار الجاهز من مطار دمشق أو اللاذقية إلى موسكو ستكون بحدود 2 دولار. وللاستئناس نشير إلى أن إحدى الشركات الخاصة تقدم خدمة الشحن الجوي من بيروت إلى شانغهاي في الصين يومياً بتكلفة تتراوح بين 1 و3 دولار للكيلو الواحد³⁹، وهذا ما يؤكد أن هامش تكاليف النقل من سورية إلى روسيا لا يمكن أن يتجاوز سقف الـ 3 دولار للكيلو، فإذا افترضنا أن تكلفة جمع الكيلو في سورية هي 1 دولار وتكلفة توكيبيه ونقله هي 1 دولار وتكلفة شحنه جواً هي 2.5 دولار وقيمة الرسم الجمركي الروسي هي أقل من 0.7 دولار، وبمقارنة هذه التكاليف مع أسعار المنتج في السوق الروسية (7.7 دولار/كغ)، فيمكن تحقيق هامش ربح يقدر بـ 2.5 دولار/كغ، (هذه الحسابات تأشيرية تتطلب دراسة مالية تفصيلية).

هذا وعند تصدير القبار كمنتج نهائي لا يمكن إعادة إنتاجه أو إدخال إضافات عليه بحيث يمكن منح المنتج منشأً جديداً وبالتالي إخفاء المنشأ السوري للمنتج، بل سيكون للقبار السوري عندها ميزة مطلقة تقريباً في أسواق القبار العالمية نظراً لأنها الدولة الأكثر قدرة على إنتاجه والتي ينتشر فيها القبار بشكل أوسع بكثير من غيرها (علماً أن الدول التي ينتشر فيها القبار هي محدودة أصلاً كما مر سابقاً)، وستزداد تلك الميزة قوة في حال نجاح محاولات استزراع القبار والتي تنفذها الهيئة العامة للبحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية وكذلك في حال أمكن إدخال أصناف قبار جديدة أكثر إنتاجية أو الحصول عليها عن طريق التحسين الوراثي.

وتجب الإشارة إلى أن مشروع النقل الجوي السوري قد طرح مؤخراً من قبل بعض جهات القطاع الخاص حيث من المفترض حسب المشروع المطروح إنشاء شركة نقل جوي بصفة قطاع مشترك بين القطاع العام والخاص وذلك من خلال التعاون بين

³⁸ جريدة البورصة المصرية، العدد 2013-3-21.

³⁹ <http://arabic.alibaba.com/product-gs/beirut-lebanon-air-freight-from-china-vera-skype-colsales08-60079001645.html>

الدولة والنقل الخاص بهدف تصدير المنتجات السورية⁴⁰. وتالياً، من المفيد دراسة إمكانية ربط هذا المقترح مع ما تقترحه هذه الورقة بخصوص تصدير القبار عبر النقل الجوي.

9- نظرة على الميزة التنافسية

من المعروف أن الميزة التنافسية هي عبارة عن مزيج من عوامل مادية وغير مادية ويتضمن مفهوم الميزة التنافسية خلق قيمة للمنتج من خلال التركيز على جانب السعر بالإضافة إلى جودة المنتج ومطابقته للمواصفات والمعايير المطلوبة وكذلك المنافع المختلفة للمنتج، هذا وليس هناك ميزة تنافسية ثابتة لأي منتج، فلا بد من تعزيز وتطوير الميزة التنافسية بما يتناسب مع متطلبات السوق والمنافسة القائمة ورغبة المستهلك المستمرة في التغيير، من جهة أخرى يجب الملاحظة أن الميزة التنافسية جزء من عناصر أخرى مشتركة معها في النجاح، ولكن قد يكون لها السبق في تحقيق النجاح. وبشكل عام فإن أبعاد التنافس تشمل أربعة محاور هي: الكلفة الأدنى – الجودة الأعلى – المرونة العالية – السرعة بالتسليم.

في ضوء ما سبق يمكن الاقتراح – بناءً على نتائج تحليل الـ SWOT – أن القبار السوري يمكن له المنافسة عالمياً بقوة في حال توافر لإنتاجه الدعم الفني والمالي والمؤسساتي، وفيما يلي عرض نتائج التحليل.

⁴⁰ موقع سيرياندايز http://www.syriandays.com/print_details.php?page=show_det&id=43041&num_page_det=1

1-9 نتائج تحليل SWOT

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> - صعوبة جمع براعمه نظراً لكونه نبات بري شائك - النوعية المتفاوتة عند جمع براعمه نظراً لوجود أوراق وأشواك وثمار صغيرة وشوانب أخرى معه - يتطلب جمعه يد عاملة كثيفة (labor intensive) وكذلك تتطلب تنقيته وفرزه وتدرجه حسب الحجم استخداماً كبيراً للعمالة - تتطلب زراعته مراقبة دقيقة لضمان مراعاة المعايير الصحية في إطار الممارسات الجيدة لمكافحة الآفات - عدم وجود الخبرة الفنية والتقنيات المتقدمة في صناعته. - ضعف الإرشاد. 	<ul style="list-style-type: none"> - ينمو القبار من تلقاء نفسه وهو منتشر في كافة البيئات السورية ولا يحتاج إلى أي عناية - تمتاز سورية باليد العاملة الرخيصة نسبياً مما يجعل من الصعب منافستها من قبل الدول المنتجة الأخرى، أي أنه يمنح ميزة نسبية للمنتج السوري نظراً لرخص اليد العاملة في القطر - تمتاز سورية بالخبرة النسبية للتعامل مع القبار ومعرفة طرق وأوقات وكيفية جنيه، كما تمتلك خبرة عامة جيدة في التصنيع الغذائي - يمكن مكافحة حشرة اليسروع (caterpillar) - وهي الآفة الحشرية الرئيسية التي تهدد القبار عند زراعته - بسهولة بطرق بيولوجية غير سمية أو عضوية - يمكن زراعة القبار في نظام بيئي مستدام بالنظر إلى مميزاته الفريدة فهو نبات صحراوي محب للحرارة ينمو في التربة الفقيرة بالأزوت ويتطلب القليل من المدخلات (أسمدة - مبيدات - مياه ري) ويتعايش مع الملوحة المرتفعة ومقاوم إجمالاً للآفات والأمراض. - يمكن زراعته في حقول المزارعين وبالتالي تلبية زيادة الطلب.
المهددات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - الحشرات التي تصيب النبات وتتلغ البراعم كما في المغرب حيث توجد مشكلة اقتصادية كبيرة بسبب بعض الأنواع الحشرية التي تهاجم القبار، وكذلك النماتودا وبعض أنواع الفطور - وجود الأثر المتبقي للمبيدات الحشرية والفطرية عند استخدامها، حيث تم رفض شحنات كبيرة من القبار المغربي في الأسواق الأوروبية لاحتوائها على مركب ديثيو كارباميتس (dithiocarbamates) المتبقي من المبيدات، وإن أي أثر كيميائي إجمالاً سيجعل المنتج مرفوض بشكل مطلق في الأسواق الغربية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تأسيس قطاع صناعات غذائية خاص بالقبار بحيث يقدم إنتاجاً متميزاً ومختلفاً وذو ملامح مبتكرة ويركز على ما يتطلبه المستهلك في الأسواق المستهدفة - معظم المواد التي تتم إضافتها إلى براعم القبار في الدول المتقدمة لتصنيع صلصة القبار متوفرة محلياً كالزيتون والبنندورة ما يعزز فرصة إمكانية تصنيع هذا المنتج محلياً للاستفادة من القيمة المضافة عند التصدير بدلاً من تركها للآخرين - إمكانية التأسيس لنشاطات سياحية مرتبطة بالقبار، كما في جزيرة بانتيليريا الإيطالية المشهورة بزراعة وإنتاج وتسويق القبار حيث تزور باصات السواح بانتظام المنطقة لشراء منتجات القبار المختلفة كمنتجات ريفية - يمكن زراعة القبار تحت أشجار الزيتون وبدون الحاجة إلى الري، كما هو الحال في التجربة المغربية وبعض التجارب الأوروبية. - يمكن تربية خلايا النحل على مزارع القبار في حال عدم جني البراعم قبل تفتحها حيث يعتبر القبار من أهم الأنواع النباتية التي تؤمن غذاء النحل ويفضل النحل القبار على أي صنف آخر عند وجوده، ويعتبر عسل القبار من أكثر أنواع العسل التي تلقى إقبالاً من المستهلكين نظراً لفوائده الطبية الكبيرة - إمكانية استخدام ثمرة القبار في صناعة المربيات. - يمكن تأسيس صناعات طبية وتجميلية مستندة إلى مستخلصات القبار وبسما بالنظر إلى غناه الكبير بمضادات الأكسدة. - مساهمة القبار في تخفيض البطالة الزراعية نظراً لكونه محصولاً يتطلب للعمالة⁴¹ - من الممكن الاستفادة من زراعة القبار لمنع إنجراف التربة نظراً لجذوره العميقة وكذلك لاستصلاح الأراضي المتملحة نظراً لتحمله للملوحة.

⁴¹في حال زراعة القبار سينتج كل واحد هكتار تقديرياً 15 فرصة عمل مؤقتة (3 أشهر) ومن 1-3 فرص عمل دائمة أي ما يعادل 6-8 فرص عمل دائمة وذلك في مجالي الحصاد والتصنيع، (تريوارثا، 2005).

10- الخلاصة

تمتاز سورية بتنوع غطائها النباتي البري بسبب تنوع البيئات المناخية فيها، ومن ضمن النباتات المتوفرة بكثرة في البيئات السورية يأتي نبات القبار وهو شجيرة صحراوية شائكة معمرة تنتج حتى 25-30 عاماً مقاومة للجفاف متحملة لدرجات الحرارة المرتفعة متوسطة المنشأ تنتمي للفصيلة القبارية وتنمو من تلقاء نفسها في البادية وحول التجمعات السكنية ويتميز القبار بغناه بمضادات الأكسدة مما يجعل منه غذاءً وظيفياً بامتياز، وإلى جانب الاستخدامات الطبية والعلاجية، يتم استخدام براعم القبار – وهي الجزء الأهم اقتصادياً من النبات - كنوع من المخلات ولا سيما في الدول الأوروبية والأمريكية، ويبلغ ثمن كيلو القبار الجاهز في السوق الأمريكية على سبيل المثال 25 دولار تقريباً، بينما يباع الكيلو في الحقل بـ 5 دولارات في لبنان ويباع كيلو القبار الجاهز (مخلل القبار) بـ 45 دولار كسعر استهلاكي.

وينتشر القبار بشكل كبير في أكثر من منطقة في سورية، ومنها في ريفي حمص وادلب (منطقة معرة النعمان) ومنطقة جبل الحص جنوب شرق مدينة حلب فضلاً عن شمال حلب (منطقة منبج) وفي محافظة الرقة ووادي الفرات إجمالاً، وقدر إنتاج سورية من براعم القبار في العام 2006 بحوالي 4 آلاف طن علماً أن إنتاج العالم من براعم القبار قد قدر بـ 10 آلاف طن في ذلك العام مما يشير إلى الميزة الإنتاجية المطلقة التي تتمتع بها سورية في مجال إنتاج القبار عالمياً، وتبرز منطقتي ريف حمص وريف ادلب كمنطقتين هامتين للإنتاج، حيث تأسس في السابق معمل في منطقة كفرومة بريف ادلب لمعالجة وتجهيز القبار ومن ثم تصديره.

بشكل عام تبدأ السلسلة السلعية لنبات القبار في سورية من لحظة جنيه باعتبار عدم وجود أي عمليات إنتاجية خاصة به قبل الجني، وتستمر السلسلة لتصل إما إلى المعالجة والتوضيب أو مباشرة إلى التصدير لتركيا، وتعاني هذه السلسلة من عدم توافر الإرشاد الذي يقود إلى "الممارسات الزراعية الجيدة" ومن الطبيعة المجهدة للعمل ونقص الخبرة وعدم وجود الميكنة وتقلبات الطلب والأسعار وضعف الشفافية السوقية والثقة بالعملاء، وهذا ما يتطلب التكامل الإنتاجي الأفقي من خلال تعاون جامعي القبار لزيادة المنفعة والتكامل العمودي للجامعيين مع التجار من خلال الاشتراك في الاستثمار لمصلحة المجتمعات الهشة التي تقوم بجني القبار.

حدد القانون رقم 7 للعام 1994 شجيرة القبار كأحد الأنواع الغابية البرية، وبناء على القانون فإن استخدام وتجارة القبار ومنتجاته المختلفة تحتاج إلى ترخيص صادر عن مصلحة الحراج، وقد اهتمت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بوضع التعليمات الخاصة بالقانون السابق حيث نظمت عملية استثماره وقطفه بحيث اشترطت حصول مستثمر القبار على وثيقتين الأولى عبارة عن رخصة لاستثماره في الأراضي الخاصة، والثانية لتخزينه.

تبين الإحصاءات الرسمية أن سورية كانت حتى العام 2007 تصدر كميات متفاوتة من منتجات القبار ولاسيما القبار المحفوظ مؤقتاً ولكنه غير صالح للاستهلاك المباشر مما يعني فقدان المصدر الوطني للقيمة المضافة الناشئة عن معالجة مادة القبار، وبشكل عام أهم الدول التي كانت تستورد القبار السوري هي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أما الدول العربية وتركيا فكانت تستورد بغرض إعادة التصدير بعد تجهيز للمنتج.

يتضح من خلال إعادة قراءة الأسواق العالمية وفي ضوء توجه الحكومة السورية بتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الصديقة وجود سوقين ضمنيين محتملة للقباز السوري هما السوق الروسي والسوق الفنزويلي حيث كانت سورية تصدر القباز إلى روسيا في السابق بينما تعتبر فنزويلا المستورد الثاني عالمياً للقباز ويبلغ سعر كيلو براعم القباز الجاهز في أسواق موسكو حوالي 406 روبل أي ما يعادل 7.7 دولار أما بالنسبة إلى فنزويلا فلا توجد جدوى اقتصادية من تصدير القباز بشكل منتج غير نهائي لكن يمكن أن تكون العملية مجدية في حال تصديره كمنتج نهائي جاهز للاستهلاك، وبالنسبة لروسيا يمكن الاستفادة من النقل البحري ولا سيما الكورييدور الأخضر المنشأ حديثاً بين مرفأَي اللاذقية ونوفوروسيسك لغرض تصدير القباز، كما يمكن الاستفادة من النقل الجوي لتصديره إلى فنزويلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للعملية.

وفي ضوء كل ما سبق ومن خلال تطبيق تحليل الـ SWOT (نقاط القوة – نقاط الضعف – الفرص – المخاطر) يتبين أن القباز السوري يمكن له المنافسة عالمياً بقوة في حال توافر لإنتاجه الدعم الفني والمالي والمؤسسي، وأن هناك فرصة تجارية ضمنية غير مستغلة بحاجة إلى التركيز عليها والاستفادة منها، فهذا القطاع غير المستثمر اقتصادياً بشكل كفوء بحاجة ماسة إلى تنظيمه وتنميته، وهو الأمر الذي تشكل الإضاءة عليه الهدف الأساسي لهذه الورقة.

11- التوصيات

1. فيما قبل الأزمة كانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تخطط لشراء بذور القبار من السكان لزراعتها في المناطق الصحراوية والفقيرة للعمل على انتشار زراعته نظراً لقيمته الاقتصادية، ومن المهم الآن إعادة التفكير بذلك التوجه والعمل على تنفيذه عند الإمكان.
2. البدء بالإشراف على قطاع القبار من قبل الجهات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحيث يتم تنظيمه ودعمه من خلال القروض الصغيرة والمساعدات التصديرية (سياسات دعم وإقراض) وكذلك سياسات الري في حال نجاح زراعته، ويجب العمل على رفع سوية الإنتاج إلى مستوى اقتصاديات السعة لتقليل تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتفعيل دور الإرشاد في الترويج لإنتاج وتصنيع وتسويق منتجات القبار وجدوى زراعة المحصول.
3. ضرورة التوجيه لتجميع منتجي ومصنعي القبار وتسويق منتجات القبار وجدوى زراعة المحصول. وتكون على صلة مع المنظمات المختصة في الدول الأخرى أيضاً فضلاً عن المنظمات الزراعية الدولية كالفو مما سيقضي على احتكار بعض التجار لسوق القبار وتحديد أسعاره وأجور العاملين فيه بشكل مجحف.
4. سيكون من المفيد تأسيس/تكليف جهة مسؤولة عن مراقبة النوعية والجودة لمنتجات القبار، وتأسيس نظام يعنى بجودة ونوعية القبار وبالتالي يساهم بتحديد الهوامش السعرية في الأسواق المستهدفة، وكذلك من الضروري محاولة الحصول على شهادات جودة عالمية للمنتج السوري.
5. التخطيط لاستهداف السوق الروسي بصادرات القبار لاسيما أن السوق كان قائماً بالأساس علماً أن المؤشرات الأولية تدل على وجود جدوى اقتصادية معقولة من التصدير لهذا السوق.
6. تنفيذ دراسة جدوى اقتصادية لتصدير القبار الجاهز إلى فنزويلا حيث لا جدوى من تصديره بشكل خام.
7. ضرورة إنشاء معامل تصنيع لإنتاج القبار الجاهز للاستفادة من القيمة المضافة وتحسين المنتج لزيادة تنافسيته في الأسواق الخارجية.
8. التشجيع على استيراد القبار غير المصنع بهدف المعالجة وإعادة التصدير إلى جانب الاستفادة من تصدير الإنتاج المحلي من القبار.
9. ضرورة الحصول على مؤشر جغرافي للقبار السوري وتسجيله في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (التريس) ولدى منظمة الوايبو (World Intellectual Property Organization)⁴².

1-11 توصيات فنية

1. عند البدء بمشاريع إنتاج القبار يجب الاعتماد على تقنيات البرعمة المبكرة واستخدام تقنيات التلقيح بشكل فعال وهذا مهم لتجنب الإصابة ببيسروع الشتاء المفرط (over-wintering caterpillars).
2. من المهم متابعة الأبحاث حول محاولات استزراع القبار وكذلك البحث في حال أمكن إدخال أصناف قبار جديدة أكثر إنتاجية أو الحصول عليها عن طريق التحسين الوراثي.

⁴²يقدم نظام لشبونة الوسائل المناسبة لتسجيل المؤشر الجغرافي حيث يتم تقديم طلب للمكتب الدولي لمنظمة الوايبو بإحدى اللغات المعترف بها مع قائمة بالرسوم المالية المرتبطة بالمؤشر.

3. متابعة الجهود البحثية لإدخال زراعة القبار الأملس⁴³ الذي يمتاز بسهولة وسرعة جنيه مما ينعكس انخفاضاً في تكاليف الإنتاج وتوفيراً في الوقت⁴⁴، وكذلك العمل لإدخال الأصناف ذات البرعم الثابت الكروي وذات النكهة القوية.
4. ينصح بمكننة فرز وتدرج براعم القبار للحصول على أفضل قيمة للمنتج بدلاً من الفرز اليدوي (بالغربال) أو تصديرها دون فرز وتدرج يذكر مما ينعكس سلباً على سعرها.
5. العمل على ابتكار نظام مكافحة متكامل للآفات والأمراض، وكذلك تحديد التغذية والري المطلوبين لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة عند زراعة القبار وتحديد فرص تنويع منتجات القبار بحسب ما يناسب أسواق المنتجات الغذائية.

⁴³ تجدر الإشارة أن هناك تجربة ناجحة لزراعة القبار الأملس في لبنان.

⁴⁴ يحتاج العامل لمدة ساعتين بالمتوسط لجني واحد كغ قبار عادي في سورية.

الملاحق

الملحق 1 منتجات القبار التي تصدرها سورية حسب النظام المنسق للتعرفة الجمركية (Harmonized System).

المنتج	رقم المنتج	اسم المنتج حسب النظام المنسق
طازج أو ميرد	0709.90.40	الكبير (قبار) طازجة أو مبردة
		<i>Capers, fresh or chilled</i>
محفوظ مؤقتاً	(0711.30.00)	كبير (قبار) محفوظة مؤقتاً ولكن غير صالحة بحالتها هذه للاستهلاك المباشر
		<i>Capers provisionally preserved, but unsuitable in that state for immediate consumption</i>
محفوظ في ماء ميرد	0711.30.10	كبير (قبار) في ماء مملح أو مكبرت أو مضاف إليه مواد أخرى بقصد الحفظ المؤقت فقط
		<i>Capers, in brine, sulfur water or water with other added materials</i>
بغاز الكبريت	0711.30.20	كبير (قبار) بغاز ثاني أكسيد الكبريت أو بطريقة أخرى
		<i>Capers, in sulfur dioxide gas or other means of preservation</i>
محفوظ بغاز So2	0711.30.90	كبير (قبار) محفوظ بغاز ثاني أكسيد الكبريت أو بطريقة أخرى
		<i>Capers, in sulfur dioxide gas or other means of preservation</i>

المصادر

أولاً: الكتب

- دي. جي. كونتاكيس: الأهمية الاقتصادية لبعض الأنواع البرية الشائعة في الوطن العربي: تخصص المحاصيل: القبار، جامعة كاليفورنيا، كاليفورنيا، 2012.
- أو. تونكر وإس. تانسي: ثقافة القبار في تركيا، مجلة باكستان للعلوم البيولوجية، 2000.
- أيه. غويلياني: القبار في سورية: هبة الطبيعة لفقراء سورية، المعهد العالمي للموارد النباتية الوراثية، روما، 2005.
- ب. نون: تقرير حول صناعة القبار في المنطقة المتوسطة، تشيرشيل ترست، إيثلتون، 2015.
- جي. بوتوراك وأي. راجه: التخصص العمودي والتجارة العابرة للصناعات: دراسة حالة كرواتيا، بوابة المقالات العلمية لكرواتيا، 2006.
- جي. تريوارثا وإس. تريوارثا: إنتاج القبار في أستراليا: دراسة القابلية للتطبيق، شركة أبحاث الصناعات الريفية والتنمية، مانبوم، 2005.
- م. ببيلي ورفاقه: "الكوريدور الأخضر السوري": النفاذ بحرئبالأسواق الشرقية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2014.
- مديرية الدراسات والسياسات في وزارة الزراعة الأردنية: إدارة الموارد الطبيعية في أراضي المراعي، مديرية الدراسات والسياسات في وزارة الزراعة الأردنية، عمان، 2011.
- منظمة الأغذية والزراعة: دراسة حالات حول الروابط من المزارع إلى التاجر، روما، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الأهمية الاقتصادية لبعض الأنواع البرية الشائعة في الوطن العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2006.
- زد. آيتاك ورفاقها: الغلة وبعض الخصائص المورفولوجية لمجتمع القبار (CAPPARIS SPINOSAL). المزروع على منحدرات مختلفة في شروط بحر إيجة البيئية، جامعة إسكي شهر، إسكي شهر، 2009.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

- موقع الاتحاد العربي لحماية البيئة البرية <http://afwp.org>
- جريدة البورصة المصرية <http://www.alborsanews.com>
- جريدة الثورة السورية <http://thawra.sy>
- جريدة الحياة الزراعية السورية <http://www.alhaiyat-alzeraeya.net>
- موقع سيريا ستبس <http://www.syriasteps.com>
- موقع سيرياندايز السوري <http://syriandays.com>
- موقع شركة تاج الهندية للمنتجات الزراعية <http://tajagroproducts.com>

- موقع مدونة موسوعة النباتات الطبيعية [/https://barhoumadel.wordpress.com](https://barhoumadel.wordpress.com)
- موقع مدونة وطن <http://www.esyria.sy>
- موقع مغرس المغربي [/http://www.maghress.com](http://www.maghress.com)
- موقع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي <http://moaar.gov.sy>
- موسوعة الويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/>

ثالثاً: قواعد بيانات

- قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي www.intracen.org/
- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية www.napcsyr.net